ابعدوا الوزراء عن شركات القطاع العام

نفيسة عابد

جراحات البلاستيك أصبحت سمة مميزة من سمات عصرنا الحديث . وأصبح من المألوف أن يمارسها الإنسان إما للتجميل والتهذيب وإما للتخفي والتهرب .

وفوق وجه مصر الاقتصادي تجرى مجموعة من جراحات البلاستيك تشمل ملامح كثيرة من أهمها القطاع العام . ونجاح الجراحة مرهون بالوقت اللازم وكفاءة عقل وفكر وأصابع فريق الجراحة .

مرسات القطاع الاشتراكي تحقق حياة أفضل

د. عبد الرازق عبد المجيد والمهندس جبر حلمي يخططان للقطاع العام الجديد

ضمنا على صفحات أكتوبر المهندس جبر حلمي رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات الجهاز الذي يتولى رعاية أموال الشعب أو ماسميه المال العام .

والمهندس جبر حلمي قطع مشوارا طويلا مع القطاع العام قبل أن يرأس جهاز الحسابات . الجهاز الوحيد الآن الذي يتولى الرقابة والإشراف على حسابات القطاع العام بعد إلغاء الرقابة الإدارية - كان عضوا في مجلس الإنتاج بعد الثورة في عام ١٩٥٣ . ثم رئيسا للشركة كيما حتى عام ١٩٦٠ . ثم رئيسا للمؤسسة العامة للكيماويات . وعين وزيرا للصناعات البترولية ومنذ ١٩٦٥ حتى الآن وهو يعمل بالجهاز المركزي للمحاسبات

ومشوار حياته مع القطاع العام جعله يدرك كل صغيرة وكبيرة فيه . وليست أدري هل لهذا دخل في عزوفه عن الصحافة والإعلام مفضلا قضاء وقته في البحث عن علاج مناسب لمشكلات القطاع التي تبدو أحيانا أمراضا مزمنة صعبة العلاج . وفي بداية الحديث اكتشفت فورا مدى علمه وقدرته .

وقفت لرئيس الجهاز المركزي للمحاسبات احتار دلو القطاع العام من كثرة الحديث عنه هذه الأيام . بعض الآراء تطالب بتصفيته وبعضها بتصفيه باعتباره التركيبة الأساسية التي ساعدت الاقتصاد المصري لتلبية احتياجات الحرب والسلام . فيما يساءل البعض الآخر عن دور القطاع العام فأين الحقيقة ؟

قال . أحب أن أذكر أولا أننا فكرنا في تطوير القطاع العام في عام ١٩٦٨ . ولو نفذنا التطوير في ذلك الوقت لأصبح للقطاع العام اليوم شأن آخر .

ونحن في الجهاز المركزي للمحاسبات نمارس كل شيء بالنسبة للمال العام . وعملنا الرئيسي هو الحفاظ على المال العام وسلامة التصرف فيه . ومن هذا المنطلق فكل شيء يتعرض للمال العام من قريب أو بعيد فنحن نتصدى له .

والذين يثيرون الأقاويل حول القطاع العام أقول إن هذا القطاع سجلات سجلا فيها كل صغيرة وكبيرة . فإن كل عام يقدم أكثر من تقرير مالي عن كل شركة . يذكر فيها المركز المالي بكل ديونها ودائنيها ومكاسبها وخسائرها . وبالتالي حدث المكسب أو الخسارة ؟ فكيف يقال إننا لا نعرف ماتحدث في القطاع العام ؟!!

وعندما نتكلم عن تقييم القطاع العام فلا بد أن يذكر أن له أصولا ثابتة تمثل قيمتها حوالي ١٠ بلايين جنيه . وهذه تمثل القيمة الدفترية لهذه الأصول . أما القيمة الاستبدالية فقد تصل إلى أربعة أمثال هذا الرقم . فقد بلغت تكلفة إقامة شركة كيما مثلا من عام ١٩٥٦ - ١٩٦٠ حوالي ٢٨ مليون جنيه . ولو أردنا صورة طبق الأصل الآن لبلغت التكلفة حوالي ٨٠ مليون جنيه .

وبالنظر في ميزانيات عام ١٩٧٨ . وهي أحدث الميزانيات الجاهزة لدينا لأن ميزانيات عام ١٩٧٩ مازالت تنظر حتى الآن - فقد تم بحث ميزانيات ٣٧٦ شركة قطاع عام . تحقق فائض في ٣١٥ شركة قيمت ٩٩٣ مليون جنيه . وبلغ عدد الوحدات الخاسرة ٤٥ وحدة قيمة العجز ٦٩ مليون جنيه . وبذلك حقق القطاع العام ربحا صافيا قدره ٩٢٤ مليون جنيه

وأعود فأقول إن القطاع العام ليس فقط أصولا مادية ولا يجوز تقييمه بالآلات والمعدات فقط . فأصول القطاع العام لابد أن تشمل الخبرة والعمالة الفنية المدربة والمهندسين والمحاسبين وغيرهم فالقيمة الأصلية للمعدات لابد أن تشمل قيمة الأشخاص الذين قاموا على هذه الآلات وحرام أن نقدر قيمة الآلة فقط

والخبرة التي حصلنا عليها في القطاع العام تقول إننا إذا أردنا إصلاح المسار الاقتصادي فيجب أن نبدأ بالقطاع العام فهو الشيء الحاضر صاحب الخبرة والتركيبة الأساسية

التسعير والدعم

قلت لقد أصبح التسعير مشكلة كبيرة . والمحيط والمناخ الذي يحيط بمثل هذه القضية يسبب مشكلات جديدة تعوق سير الوحدات الاقتصادية في الطريق الطبيعي لها فما هو الحل ؟

قال المهندس جبر حلمي . لقد ارتفعت الأسعار في السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا وهناك شركات رفعت أسعارها بطريقة تحسب لها ، وهناك شركات أخرى رفعت أسعارها

يقف المصريون في الخدمات ... فوريا عليا بكره ... تاكلي الأمر العربي

ان اسعار السلع تتزايد باستمرار ... فهل تستطيع أن توقف هذا الانحدار ؟ !

لا من دراسة ولا يوجد ما يبررها ؟ ! وشركات أخرى فرضت عليها أسعار تقل كثيرا عن التكلفة الحقيقية للسلعة المنتجة ؟ !

فأحيانا توجد شركة تدار إدارة سليمة منظمة وتعطي انتاجا جيدا بتكلفة معقولة ثم تأتي الحكومة لتقدر لها سعرا يقل عن التكلفة الحقيقية ، وتكون النتيجة أن هذه الشركة تأخذ كل عام جزءا من رأس المال لتغطية العجز ويمضي بها الحال إلى التصفية

وإذا أخذنا الأسمدة كمثال للسعير الخاطئ ، نجد أن أحدهم شركة كيما تتكلف ٥١ جنيها للطن وأخرى طلخا تتكلف ٥٥ جنيها للطن وتصرفها الحكومة بحوالي ٤٠ جنيها للطن . وفي نفس الوقت تستورد الحكومة الأسمدة من الخارج بسعر ٩٠ جنيها للطن ؟ ! ألا يعد هذا دفعا للصناعة الأجنبية ؟ ! إني لا أعتقد أنه يوجد في العالم شركات تدار بهذا الشكل وتتوافر لها صفة الاستمرارية سوى في مصر ؟ !

وإذا كانت الحكومة ترى ضرورة تسعير بعض المنتجات كمساعدة لمحدودي الدخل فيجب أن تشتري الحكومة من الشركة بالسعر الاقتصادي المناسب لها ، على أن تتحمل هي فارق الثمن لأنه لابد أن تتوافر السيولة النقدية للشركات حتى تملك حرية الحركة وعمل حسابات للتطوير .

ويضيف رئيس الجهاز قائلا إن التسعير مشكلة خطيرة جدا ولابد من وضع دراسة جدية للتزم الشركات والحكومة بتنفيذها بدلا من هذه السياسة التي قد تنهي بنهاية الشركات واحدة بعد أخرى

وإلى جوار مشكلة التسعير تأتي مشكلة الدعم المحدث للعجز في الاقتصاد المصري . ولجعلنا نصل في النهاية إلى أننا لا نتمرك عند تغيير الشركات هل هي فعلا تخسر أم تكسب ؟ ولا نعرف التكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل وهل المنتج البلدي يماثل مثيله في الخارج أولا ؟

وسألت رئيس جهاز المحاسبات : لماذا أن المجتمع المصري يعاني من نتائج التناقض الواضح بين مرتبات القطاع العام وبين الاستثمار الخاص وتسبب هجرة الخبرة من القطاع فما هو العلاج ؟

قال إن تقدير الخبرة وقيمة العمل في القطاع العام تحزن جدا . وقيمة العمل تغير بين القطاع العام والقطاع المشترك والخاص بشكل كبير . والمرتبات تحدث الفرق في البيان الاجتماعي . فموظفو القطاع العام مرتباتهم ضعيفة جدا بالمقارنة مع الأماكن الأخرى مثل الحرفيين وشركات الاستثمار أو العاملين في الخارج .

وأحيانا نجد أن الفارق بين شخصين يعملان في نفس العمل أحدهما في القطاع العام يتقاضى مثلا ٢٠ جنيها والآخر في العمل الحر يأخذ ٨٠ جنيها كيف نتصور أن العامل بهذا الأجر الضعيف يمكن أن يعطي أحسن ما عنده ؟ !

لابد من وجود ارتباط بين هيكل الأجور وهيكل الأسعار من أجل العدل والمهندس والمحاسب المصري حتى يمكنه الارتباط والتحرر بعمله . لابد من تقدير قيمة العمل عاجلا وما حدث الآن يستحيل أن يستمر

وضرب مثلا قائلا : إن أحد أبنائي طلب مني في كلية الطب يأخذ راتبا قدره ٤٥ جنيها فقط رغم تفوقه الكبير . وهذا الأجر يساوي أجر الطباخ أو السفرجي في بعض البيوت . وفي نفس الوقت الذي نحصل كلانا على رغيف العيش مثلا بنفس السعر ، رغم الفارق في المستوى الحضاري والاجتماعي الذي يكلف الطبيب كثيرا ولاشك .

ومطلوب خلق الإحساس بالفخر بالعمل والحماسة للعمل عن طريق رفع أجور الفئات التي تعمل تحت هيكل أجور ظالم . لقد زاد العمل في القطاع العام عدد كبير من أصحاب الخبرات بحثا عن أجور أكبر كثيرا في شركات الاستثمار في الداخل أو الخارج . وقد اضطرت شركة إلى قبر للاسف مثلا للاستعانة بأطباء الأسنان الذين وصل عددهم إلى ٣٧ خبيرا لتغطية هجرة العمالة المدربة إلى خارج القطاع العام .

ويضيف المهندس سمير حلمي قائلا : في جملة وجزم إن القطاع العام يحتاج إلى خبرة عميقة في إدارة الأعمال والتفرغ بعيدا عن المناصب الوزارية . فالوزير مسئول عن تنفيذ القوانين السيادية ومسئول عن وضع السياسات العامة واستراتيجية التنمية . وعمل الوزراء مهم للغاية ولكن اشتغالهم في إدارة الشركات يشغلهم عن المهمة الأساسية وتبعية الشركات للوزارات تمنع محاسبة الوزير للشركات التي تخطيء وتمكنه من توقيع الجزاء العادل . والوزراء في النهاية يضطرون إلى محاسبة الشركات التابعة لهم .

ونفس الشيء يحدث بالنسبة للمحافظين . فلا يصح أن يشغلهم إدارة الشركات وقطاع الأعمال إلى جانب إدارة المرافق الأساسية وتوفير الاحتياجات المحلية

ويضيف المهندس سمير حلمي بعدم تدخل الوزراء والمحافظين في الشركات المنتجة إلا في حدود السيادة والقوانين العامة التي تحكم هذا القطاع .

ويجب أن تكون العلاقة بالقطاع العام هي نفس العلاقة مع القطاع الخاص والمشترك . فهذه القطاعات تمارس عملها في حدود القوانين العامة للدولة ويجب الحفاظ على القطاع العام الذي بني بجهود ضخمة في خلال ٢٥ عاما . وأصبح يساهم بحوالي ٧٥٪ من الانتاج الصناعي في مصر . وهو يحتاج الآن لحرية الحركة .

المشاركة أو البيع

قلت : لقد أصبح تصفية القطاع العام يعني المشروعات المشتركة مع القطاع العام . فما هو رأيكم في أسلوب المشاركة التي تحدث الآن في القطاع ؟

أجاب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات قائلا : إن تصفية القطاع العام ليس تصفيا دقيقا فالعملية ليست البيع الفعلي ولكنها المشاركة التي لايأخذ فيها القطاع العام حقه بالكامل . والمشاركة إما مع العرب وإما مع الأجانب . وغالبا يدخل القطاع العام المشاركة بنصيب عيني . والمشاركة في شركة ابيدال مثلا ليست فيها مطلقا ولكن الحقيقة أن أصول الشركة قدرت بالفعل بأقل من قيمتها الحقيقي كثيرا

وإني لست ضد المشروعات المشتركة بل إني معها في حالة وضع الضوابط التي تعطي كل ذي حق حقه . ونحن نجد أن الشريك الأجنبي له اليد العليا في المشاركة . وهو يكسب دائما

والمشروع المشترك يجب ألا يكون مجرد مكسب للشريك الأجنبي فقط

ولقد اتضح من دراسة عدد كبير من المشروعات المشتركة أن الشريك الأجنبي يسرد رأسماله في أقل من عامين أو ثلاثة

وبالطبع المكسب أشكالا كثيرة منها توريد المعدات التي غالبا مايكون الربح فيها كبيرا بعرض رأس المال المدفوع في المشروع أو مكونات الإنتاج اللازمة التي يتم استيرادها من الشريك . أو مايدفع تحت شعار المساعدة الفنية أو المعلومات الفنية وأخيرا

ومن خلال الدراسة التي أجراها الجهاز على حوالي ٨٠ مشروعا مشتركا ساهم فيها المال العام والقطاع العام تبين أن هذه المشاركة لم يراع فيها الالتزام على استراتيجية مرسومة أو خريطة محددة تضمن حماية الأموال العامة واستثمارها في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . فقد انخفضت الاستثمارات في قطاع المقاولات والزراعة والثروة الحيوانية . بينما ارتفعت على المطلوب في مجال الاستثمار في قطاع المال

كما ارتفعت مشروعات الإسكان الفاخر بدلا من إشباع حاجة الخطة إلى الإسكان المتوسط والاقتصادي

وفي دراسة أخرى قدمها الجهاز إلى مجلس الشعب تبين أن نسبة رأس المال الأجنبي تزيد على نسبة رأس المال الوطني في الشركات المشتركة وأن نسبة رأس المال الوطني في الشركات المشتركة تتراوح بين ٤٩٪ : ٥٧٪ في حوالي ٣٩ مشروعا مشتركا مع القطاع العام . وأنا أرى ألا يقل نصيب القطاع العام في أي مشروع مشترك عن ٥١٪ مطلقا

وأضاف رئيس الجهاز قائلا إن بعض الشركات لم تحافظ على حتى نسبة المثيل في مجالس إدارة المشروعات المشتركة مخالفة قرار رئيس الوزراء لعام ١٩٧٥ . هذا بالإضافة إلى ضعف فاعلية التمثيل في بعض الشركات . وقد بلغت قيمة الخصخصة التي قدمتها شركات القطاع العام في ٨٠ مشروعا مشتركا هي ٥٦٫٥ مليون جنيه . ولقد تبين أن أسس تقييم هذه الخصخصة تقل كثيرا عن حقيقة قيمتها الحالي

ومن العجيب أن بعض شركات القطاع أقدمت على المشاركة رغم صعوبة موقفها المالي في الوقت الذي يطلب البنك المركزي المصري وضع برنامج عمل لإصلاح أوضاعها بسبب مواقفها المتعثرة في مديونياتها للبنوك التجارية ؟ !

والجهاز المركزي له مندوب في الجمعيات العمومية للشركات في القطاع العام . وهو يعطي رأيه في المشروع المشترك ولكن رأيه ليس ملزما ويمكن للجهاز أن يرسل رأيه إلى مجلس الشعب بعدم الموافقة . ولكننا قانونا لانستطيع أن نوقف المشروع ! ..

الشركات القابضة

قلت إن الشركات القابضة من أهم الملامح الجديدة التي يجري إعدادها بمناسبة التعديلات في خريطة مصر الاقتصادية . ويعتبرها بعض خبراء الاقتصاد بمثابة فارس الأحلام على حصانه الأبيض الذي سينقذ شركات القطاع العام بحملها على جناح الربح بعيدا عن مشكلاتها المالية والفنية والإدارية . فما هو تصوركم لهذه

الشركات التي ستتولى زمام وتطوير القطاع العام ؟

أجاب المهندس سمير حلمي قائلا أنا أفضل أن أسميها الهيئات العامة للتنمية الاقتصادية بدلا من الشركات القابضة . وقد أعددنا مشروع قانون بنظم خروجها إلى الوجود . والهيئة العامة للتنمية الاقتصادية هي شخصية اعتبارية مستقلة وذمة مالية مستقلة . وتتولى إليها أنصبة الدولة في الشركات التي ستدخل في إطارها . وتمارس الهيئة نشاطها من خلال الشركات التي تساهم فيها دون تدخل من أي جهاز إداري في الدولة .

وقد تدخل ضمن الهيئات العامة للتنمية شركات مملوكة للقطاع العام بأكملها أو شركات مشتركة أو أية شركات أخرى يطلب القطاع العام قيامها . وتعد الهيئة ميزانيتها التقديرية في مواعيد أقصاه ٣ شهور من تاريخ انشائها

وتتم مراجعتها بمعرفة الجهاز المركزي للمحاسبات . ويتكون مجلس الإدارة من حوالي ١٥ عضوا يمثلون وزارات التخطيط والاقتصاد والمالية والبنك المركزي . ويمكن أن يضم المجلس أعضاء متفرغين فوق سن التقاعد للاستفادة بخبرتهم العلمية والعملية

ويرشح رئيس مجلس الوزراء رؤساء الهيئات العامة للتنمية الاقتصادية وهؤلاء بدورهم يرشحون أعضاء مجلس الإدارة لكل هيئة وتكون مدة تعيينهم خمس سنوات قابلة للتجديد ولا يعزل رئيس الهيئة خلال مدة عمله وجميع التعيينات تصدر بقرار جمهوري

ويجب ألا يزيد عدد الهيئات العامة للتنمية عن عشر وحدات . وحتى يسير المشروع في طريقه الصحيح فيجب أن ينشأ مجلس أعلى للهيئات يرأسه رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء الاقتصاد والتخطيط والمالية ووزير دولة لشئون مجلس التنمية ومحافظ البنك المركزي ورؤساء الهيئات العامة للتنمية الاقتصادية ويختص هذا المجلس بتنسيق خطط وسياسات الهيئة العامة الاقتصادية مع خطة الدولة العامة . ويجتمع مرة كل ستة شهور يقوم في الاجتماع الأول بإقرار الخطط والبرامج . ويعتمد في الاجتماع الثاني نتائج الأعمال .

ويكون للمجلس الأعلى أمانة فنية يشرف عليها وزير دولة ويتولى الوزير عرض نتائج أعمال الهيئات العامة على مجلس الشعب ويقوم بالرد على أي أسئلة أو استفسارات أمام المجلس

ويضيف رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات قائلا إني أتصور أن قيام الهيئات العامة سوف يحل بكل بساطة وسرعة كل مشكلات القطاع العام . فنحن نحاول إعادة تنظيم البيت بشكل جديد ليكون بداية الإصلاح وبداية الستار وحل المشاكل لن يكون في يوم وليلة بل ستحل المشاكل واحدة بعد أخرى إن شاء الله

إن الهيئات الجديدة ستعطي خدمات كثيرة بطريقة أكثر مرونة وفاعلية لأنها ستبدأ في دراسات خصيصة لكل شركة عندما تضع برامج جديدة لكل شركة حسب ظروف

وداخلها وأركز عليه بالنسبة للهيئات العامة هو أربعة أشياء التخصص . التفرغ . حرية اتخاذ القرار . الاستمرارية . ومن طريق هذه الصفات الأربع يمكن رسم سياسات بعيدة المدى لعيد الأمور إلى وضعها الصحيح . إن أهم شيء هو اختيار الأشخاص ذوي التخصص المناسب على أسس سليمة مجردة من كل الاعتبارات الأخرى ولابد شرط أن تدامت القدرة على العمل والإنتاج قد توافرت ومادام قد توافر لديهم التفكير السليم والحرية المطلوبة .

ومهما حططنا لأنفسنا من أنظمة فلن يتحقق مارضاه على الورق إلا من خلال الأشخاص الذين يجب أن نحسن اختيارهم وهؤلاء سيكونون القدوة ويعلمون أجيالا جديدة ولقد أخذنا الخبرة ممن سبقونا . وكنت عضوا بمجلس الإنتاج في بداية عام ١٩٥٣ وكان رئيس المجلس حينئذ فهمي الذي كان وزيرا للمالية في وقت سابق يدعونا كل صباح إلى مكتبه ليحكي لنا بعض المواقف التي مر في الحقيقة دروس رائعة في الإدارة ودراسة المشروعات ومن إدارة الشركات .

ولابد أن تأخذ الهيئات الجديدة الوقت الكافي الحقيق اللازم لها . فلا يجب أن نأتي كل يوم بنظام جديد وشخص جديد . إن علاج مثل هذا القطاع العام يأخذ وقتا طويلا يتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات حتى نصل إلى مستوى العالمية الذي نتحدث عنه . وهناك بعض الشركات التي يمكن علاجها في سنتين فقط أو ربما أقل

إن مشكلة العمالة الزائدة مثلا هي إحدى المشاكل التي تحتاج إلى علاج طويل . ومعظم مصانعنا في القطاع العام تشكو من العمالة الزائدة مصنع الحديد والصلب مثلا يعمل فيه حوالي ٢٥ ألف عامل . والمصنع لاتحتاج إلا إلى نصف هذا العدد فقط . والباقي عمالة زائدة تساهم في رفع التكلفة وزيادة الخسارة

والحل الذي أراه هو أخذ هذه العمالة الزائدة وتقسيمها قسمين . قسم بالسن وآخر بالسن للحرفة ودورة المهارة التي هو فوق ٥٥ سنة لاتجب تدريبه على عمل جديد أما من هو أقل من ٣٠ سنة فإن هناك فرصة حقيقية لتدريبه على مهنة جديدة حسب الحاجة إلى مشروعها الدراسات والخطط

إن الهيئات العامة للتنمية الاقتصادية أو الشركات القابضة مهما كانت تسميتها لن تعمل المعجزات وليس لديها الكرة البلورية لتحل المشكلات بمجرد انشائها . إنها تحتاج إلى الوقت والفهم والاستمرارية إلى جانب التخصص والتفرغ وحرية اتخاذ القرار

إن هذا الحوار مع المهندس سمير حلمي رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات يؤكد أن حب مصر لايكون بالكلام والحديث فقط بل الحب الحقيق هو العمل والإنتاج والإخلاص وإنكار الذات

□

أنت وبختك

□ أسعد الناس هذا الأسبوع أصحاب هذا الميزان أي مواليد برج الميزان

الحمل
من ٢١ مارس إلى ٢٠ إبريل

● لا تحمد أنواعا معينة من الأطعمة تناولها وأخبرني فيما بعد عن سبب فقدان شهيتك لذلك الرفيق زهرة تتفق مع كل نسمة هواء .

الثور
من ٢١ إبريل إلى ٢٠ مايو

○ لا تضيف رأسك بأوامرك التي لا حدود لها . كن متساهلا تكن الحياة معك سهلة . ومرفقة وطبيعية بقدر تساهلك معها . ربح مادي تنتظره في طريقه إليك .

الجوزاء
من ٢١ مايو إلى ٢٠ يونيه

● الآن قد اقتربت من الأمان بعد أن عرفت طريق الخير . حيث لأخطائك هو مصدر إصرارك على تحليل مستقبل أفضل . وتصدر بعض القلق أيضا

السرطان
من ٢١ يونيه إلى ٢٢ يوليه

○ أنا معك . ذكريات الماضي لا تموت . ولكنها أيضا لا تعود قلا . ماضي لأن تعيد وتزيد فيما لا فائدة فيه وبعد . احتمال بسيط في مجال العائلة فاستعد له

الأسد
من ٢٣ يوليه إلى ٢١ أغسطس

○ لم من تحد لا تحك تحدا . وإن كنت أنت تحد تحدا ! الحق ليس في قرارك من المشكلة بل في مواجهتك للمشكلة . الجهود التي تبذلها تلاقي نجاحا كبيرا

العذراء
من ٢٢ أغسطس إلى ٢٢ سبتمبر

● دعاك تضك من أهم مواطن قوتك وجاذبيتك . تهوى الفن جدا . وهو مصدر رزقك . ولكن لاحظ أن بيتك يحتاج إلى فنك أيضا

الميزان
من ٢٣ سبتمبر إلى ٢٢ أكتوبر

○ تبذل مجهودا كبيرا في العمل مما يجعلك مرموقا بين زملائك المتخصصين في نفس المجال . رحلة قصيرة إلى مكان قريب تسعدك كثيرا برفقة فيها بعض أفراد العائلة .

العقرب
من ٢٣ أكتوبر إلى ٢١ نوفمبر

○ حظك قليل كثيرة فاعمل لها حسابا كبيرا ! لا تعد بأحاديث من نظيم كبارا لأنهم إذا تحققت فستجدهم صغارا . ولا تعتمد حظك بقرناك تراه للطلقين .

القوس
من ٢٢ نوفمبر إلى ٢١ ديسمبر

● دائما تنظر إلى الأفق وتريد من التحقيق في عالم مازال أمره مجهولا عليك . عالم اسمه الحب . . . حاول أن تبسط بجنبك . فالحب يبدأ من قريب ثم يأخذك بعيدا !

الجدي
من ٢٢ ديسمبر إلى ١٨ يناير

● صفاء قلبك . وجهك يريح كل من يتعامل معك . لا تكبح أفكارك أو تكتمها فهذا يضرك كثيرا . اعط صديقا تلقى إليه بمشاعرك بعد أن تثق به أشد الوثوق .

الدلو
من ١٩ يناير إلى ١٧ فبراير

● أجمل ما فيك أنك متواضع . ولكن هناك بعض المتعالين يعتقدون أن تواضعك سخف منك . فلا تهتم بهم . بآرائهم القاصرة . حافظ على صفاتك هذه الأيام فهي على أبواب نور

الحوت
من ١٨ فبراير إلى ١٩ مارس

○ أنت محبوب . وتعرف أنك محبوب . ولكن ربما لا تعرف أنك محبوب أيضا من بعض الزملاء أو الأصدقاء كما تتبينهم أحيانا . كن على حذر أو على الأقل على علم

رائـــدة الطـيران في العـــالم

طائرات دي سي - ١٠ تنطلق الى جميع الجهات وبمواعيد من الرحلات تفوق ما تقوم به اية طائرة نفاثة اخرى من ذوات المقصورة الضيقة. حيث أن أربعا وأربعين شركة خطوط جوية تستخدم يوميا في ٨٠٠ رحلة الى ١٧٠ مدينة موزعة في ٩٠ بلدا تضع في ست قارات. مما يعني انه كلما اردت ان تذهب او توجهه في العالم ستجد طائرة دي سي - ١٠ تشير إليك الطريق.

لدى قيامك بالرحلة القادمة ، سل بكل رحلة ، احجز على متن طائرة دي سي - ١٠
رائدة الطيران في العالم.

DC-10
MCDONNELL DOUGLAS